

الهجرة غير الشرعية بين آليات المكافحة واحترام حقوق الإنسان Illegal immigration Balancing enforcement mechanisms and human rights

قراري حفيظة⁽¹⁾ بوجوراف عبد الغاني⁽²⁾

جامعة عباس لغرور - خنشلة - الجزائر

grari.hafida@univ-khenchela.dz

مخبر البحوث القانونية، السياسية والشرعية

جامعة عباس لغرور - خنشلة - الجزائر

abdelghani.boudjouraf@khenchela-univ.dz

مخبر البحوث القانونية، السياسية والشرعية

تاريخ النشر:

2025/04/01

تاريخ القبول:

2025/03/15

تاريخ الارسال:

2024/11/21

الملخص:

انتشرت جريمة الهجرة غير الشرعية في السنوات الأخيرة بشكل كبير، وأصبحت تشكل هاجسا لعدة دول، كما هو الحال بالجزائر بحكم موقعها ومساحتها الجغرافية فأصبحت هذه الجريمة تحمل معها عدة جرائم، فكان لزاما على الدولة أن تتخذ مجموعة من الإجراءات على المستويين الداخلي والدولي للتصدي لها.

وفي مقابل ذلك وجب العمل على تحقيق التوازن بين النصوص المجرمة لهذه الأفعال والحفاظ على الحقوق والحريات للمهاجرين غير الشرعيين تماشيا والاتفاقيات التي أبرمتها في مجال حقوق الإنسان، وبناء على ذلك جاءت إشكالية المقال: ما مدى فعالية الآليات المعتمدة من طرف المشرع الجزائري لمكافحة الهجرة غير الشرعية في احترام حقوق وحريات المهاجرين غير الشرعيين؟
الكلمات المفتاحية: الهجرة؛ حقوق الإنسان؛ آليات المكافحة- الهجرة غير الشرعية- التشريع الجزائري.

Abstract:

Illegal immigration has surged in recent years, posing a significant challenge to many countries, including Algeria. Given its géographique location, Algeria has become a focal point for this issue.

المؤلف المرسل: قراري حفيظة

This crime is often intertwined with other offenses, prompting the need for comprehensive domestic and international countermeasures.

Striking a balance between combating illegal immigration and safeguarding migrant rights is crucial. This research examines the effectiveness of Algeria's legal framework in addressing illegal immigration while respecting human rights. It specifically investigates whether the mechanisms employed by Algerian lawmakers are adequate in balancing these competing interests.

Keywords: immigration, human rights, counter-migration mechanisms, illegal immigration, Algerian legislation.

مقدمة:

تعتبر الهجرة بصورة عامة وكتعريف تقليدي لها حق إكتسبه الفرد منذ الأزل على المستوى الدولي والداخلي على حد سواء، بينما من المنظور القانوني نجد أن مصطلح الهجرة غير شرعية له دلالة على مخالفة هذا السلوك لنظام أو تشريع ما غير أنه من حق الأفراد التنقل والإنتقال بكل حرية وهذا حق مكفول في المواثيق الدولية والتشريعات الداخلية تحت بنود الحريات العامة، وانطلاقا من حق الدولة في بسط قوانينها على إقليمها ومنع كل من لا ترغب فيه لدخوله، أصبح لزاما إيجاد ضوابط قانونية تحكم هذه الأفعال وتنظمها سواء على مستوى الدول المصدرة دول العبور أو الدول المستقبلة، وهذا كله يجب أن يندرج في إطار حماية أكدت على إحترامها جميع التشريعات والصكوك والمواثيق الدولية والقوانين الوطنية.

وعلى هذا القدر من الحماية أكد المشرع الجزائري في دساتيره المتوالية وقوانينه الوضعية الأخرى على إختلاف تدرجاتها على ضرورة عدم المساس بالضمانات والحقوق والحريات الدستورية والقانونية للمهاجر سواء كان بطريقة شرعية أو غير شرعية، حيث تكمن أهمية هذا الموضوع في كيفية سن القوانين التي تجرم الأفعال وتعاقب عليها دون الإخلال بالحقوق والحريات للأفراد.

ومن هذا المنطلق طرحنا الإشكال الرئيسي التالي: ما مدى توافق الآليات المعتمدة من طرف المشرع الجزائري لمكافحة الهجرة غير الشرعية مع إحترام حقوق وحريات المهاجرين غير الشرعيين (حقوق الإنسان)؟ معتمدين في حل الإشكالية على المناهج المستعملة في الدراسات القانونية، حيث إستخدمنا المنهج التحليلي في دراسة النصوص القانونية التي سنها المشرع لغرض التجريم والعقاب المقابل لهذه الأفعال وكذا الإجراءات

الوقائية والإحترازية التي تسبقها، وأيضا إستخدامنا المنهج الوصفي في وصف الظاهرة ومدى تطابق السياسة الجنائية المعتمدة من طرف المشرع في إحترام حقوق الإنسان دون الإخلال بمبادئ حماية الأمن والإستقرار الداخليين معتمدين في ذلك على خطة متكونة من مبحثين كالآتي:

المبحث الأول: الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها

المبحث الثاني: إحترام حقوق الإنسان في ظل مكافحة الهجرة غير الشرعية مع التوسع في هذه العناوين الرئيسية ببعض العناصر الفرعية التي تخدم هذا الموضوع بشكل أساسي.

المبحث الأول: الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها

اختلفت نظرة الدول للمهاجر غير الشرعي بصفة خاصة أو للهجرة غير الشرعية بصفة عامة، حيث انقسمت الآراء بين نظرة الشفقة للمهاجر غير الشرعي وإعتباره ضحية للظروف القاسية التي دفعته إلى البحث عن ظروف معيشية أفضل مع وجوب حمايته ورعايته، أما الرأي الثاني فقد كانت نظريته للمهاجر غير الشرعي على أساس أنه مجرما أدخل بالنظام والقانون الذي ينظم تواجده بإقليم إقامته مهددا بذلك مصالح مجتمعه، وأعتبر مصدرا لخطر يجب مجابهته والحد من إنتشاره¹، وهذا ما أخذ به المشرع الجزائري مع حرصه على توفير الإجراءات الإحترازية والوقائية التي تمنع حدوثها.

المطلب الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية

كما عودنا المشرع الجزائري كونه لا يميل إلى تعريف المصطلحات في النصوص القانونية التي يسنها ويترك شرح المفردات وتعريفها إلى شُرّاح القانون والفقهاء، ولذلك فإننا سنحاول تقديم تعريف بسيط ودقيق للهجرة غير الشرعية وكذا الأسباب التي أدت إلى تفشيها والمخاطر التي تنتج عنها.

الفرع الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية

هي دخول (فرد أو جماعة) أو عبور حدود (برية أو بحرية أو جوية) دولة ما دون إذن أو تصريح من سلطاتها المختصة أو البقاء فيها بشكل غير قانوني بعد انتهاء صلاحية الإقامة

¹ معمر ميلاد أبو بكر الطوباشي، "السياسة الجنائية للمشرع الليبي في مكافحة الهجرة غير القانونية"، مجلة البحوث القانونية، كلية العلوم الشرعية، جامعة الأسمرية مسلاتة، ليبيا، العدد 11، 2020، ص

أو بإحدى الصور كانتحال هوية، إستعمال وثائق مزورة أو إستعمال أية وسيلة إحتيالية أخرى، قصد التملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة المعمول بها على مستوى تلك الدولة¹.

لقد تعددت الوسائل المستعملة في الهجرة غير الشرعية (عن طريق البحر خاصة) ومن أشهرها ركوب القوارب المطاطية الصغيرة (أو ما يصطلح عليه بـ البوطي - قوارب الموت) مع مجموعة كبيرة من الأشخاص بطريقة غاية في السرية² مقابل مبالغ مالية كبيرة جدا مقارنة مع ظروف وأوضاع السفر المزرية بحيث تفوق طاقة الإستيعاب العادية للقارب وبطريقة عشوائية وتعرف هذه الطريقة بمصطلح الحرقلة لدى الشباب (نسبة إلى حرق المهاجرين غير الشرعيين لأوراق هوياتهم بعد وصولهم إلى وجهتهم أحياء).

الفرع الثاني: أسباب تفشي ظاهرة الهجرة غير الشرعية

لقد شهدت الجزائر -على غرار باقي دول العالم - في السنوات الماضية تحولات و تغيرات شملت كافة المجالات الاقتصادية، السياسية والإجتماعية بسبب تطور ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين أوساط الشباب الجزائري، و هناك ثلاث دوافع وعوامل رئيسية يمكن من خلالها تفسير هذه الظاهرة، وفي مقابل ذلك لا يمكن الفصل بين هذه الدوافع كونها مترابطة ولها تأثيرات على بعضها البعض.

أولا: الدوافع الاقتصادية

يقصد بها الظروف المتعلقة بالمجتمع والأفراد كالفقر والبطالة وعدم المساواة الاقتصادية وانعدام فرص العمل التي تنتج تدني المستوى الاقتصادي والمادي وعدم إستقرارها لأفراد المجتمع مما يدفعهم إلى البحث عن البديل الذي يوفر لهم الحياة الكريمة خارج بلدهم الأصلي³، حتى وإن كان هذا الحل يعرضهم للخطر وقد يؤدي بحياتهم في مقابل الهجرة والبحث عن الأفضل في الضفة الأخرى من البحر الأبيض.

¹ إبراهيم بلبالي، "الهجرة غير الشرعية بين التجريم وحرية التنقل"، ملتقى حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين الابعاد القانونية والإنسانية، المركز الجامعي تمنراست-الجزائر، 2010/05/05، ص 5.

² طارق عبد الحميد الشهاوي، الهجرة غير الشرعية "رؤية مستقبلية"، دار الفكر الجامعي الإسكندرية - مصر، 2008، ص 48.

³ جوفلكيت ليلي، معارضة الشباب الجزائري للواقع الاجتماعي المعاش، رسالة ماجستير، العلوم الاجتماعية جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2001، ص 9.

وقد تعددت العوامل أو الأسباب الاقتصادية خاصة في العشرة الأخيرة على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي ويمكن رصدها فيما يلي:

1- الأزمة الاقتصادية أو الإضطراب الاقتصادي التي أثرت بشكل كبير على النظام الاجتماعي وأخلت من توازنه، إنتهجت الجزائر بعد الإستقلال النظام الإشتراكي في سياستها الاقتصادية¹ ولكن هذا النظام أصبح يتعب كاهل الدولة بعد تصدع النظام الشيوعي وإتجاه السوق العالمية للنظام الرأسمالي والليبرالي، وأصبح الوضع الاجتماعي مزري ويضيق الخناق على أفراد المجتمع ويمس بمستواهم المعيشي، وخاصة الأزمة الاقتصادية العالمية التي شهدتها العالم في السنوات الأخيرة التي أثرت سلبا على الإقتصاد العالمي.

2- إنخفاض سعر البترول الذي يعتبر كأحد أهم الثروات التي تركز عليها العديد من المجتمعات وخاصة الجزائر حيث يعتبر إقتصادها ريعي يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات الذي يصل إلى نسبة 85%²، وعليه يصبح الإقتصاد مرهونا بتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية فيكون نظام الإنتاج أو العرض أكثر من الطلب حسب ما يقتضيه قانون السوق.

3- التبعية الغذائية التي تعتمد على مستوى الإنتاج والمستوى الإستهلاكي للفرد لأن الدولة الجزائرية أصبحت دولة مستهلكة بإمتياز وهذا راجع لعدد الواردات من المواد الإستهلاكية عموما والمواد الغذائية خصوصا، فكما أشرنا سابقا بأن الإقتصاد الوطني ريعي يعتمد على قطاع المحروقات فقد أهمل من جهة أخرى القطاع الفلاحي والصناعي الذي يمكنه تحقيق الإكتفاء الذاتي المحلي وهذا بالإعتماد على الثروات الداخلية من مساحات زراعية شاسعة وأقاليم مناخية مختلفة، فهذا الإنكال الكلي على المحروقات جعل الدولة عاجزة أمام تحقيق الأمن الغذائي للفرد³.

¹ ناجي سفير، محاولات في التحليل الإجتماعي (التنمية والثقافية)، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1984، ص 287.

² جوفلكيت ليلى، المرجع السابق، ص 56.

³ هشماوي حورية، "الآليات الدولية والوطنية في مواجهة الهجرة غير الشرعية- قراءة سوسيولوجية للتشريع الجزائري"، مجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية، جامعة إيليزي المجلد 02، العدد 01، سنة 2021، ص 16.

ثانيا: الدوافع السياسية

الاضطهاد السياسي والحروب والنزاعات الأهلية وانتهاكات حقوق الإنسان التي تشهدها مختلف الدول العربية التي عاشت إستبداد حكامها، وعدم المشاركة الحقيقية في أنظمة الحكم التي لا تزال تعتمد على الحكم العسكري - مثل العراق وسوريا - بصفة مبالغ فيها مقارنة مع البلدان التي إتجهت نحو الأنظمة الحرة على إختلاف أشكالها.

ثالثا: الدوافع الاجتماعية

تعتبر الظروف الاجتماعية المزرية من أهم الدوافع التي تجعل الفرد يخوض تجربة خطيرة جدا كالهجرة غير الشرعية متأملا في ذلك ظروف إجتماعية أفضل من التي كان يعيشها، فالفقر والبطالة وإختلاف المفاهيم والظروف الاجتماعية وإرتفاع الأسعار وعدم توفر فرص العمل وسيطرة الطبقية بين أفراد المجتمع الواحد¹، تجعل من الشباب المقبل على الحياة يختار الطريق الصعبة والمميتة لغرض تحسين ظروفهم.

الفرع الثالث: المخاطر والآثار السلبية للهجرة غير الشرعية

إن الآثار السلبية التي تنتج عن إرتكاب جريمة الهجرة غير الشرعية يعود بالضرر على المجتمع والفرد على حد سواء وسنوجز أهمها في النقاط التالية :

أولا: مخاطر على المهاجرين غير الشرعيين فهم يتعرضون للاستغلال والعنف من قبل المهربين وعصابات الإتجار بالبشر وظروف السفر الخطرة فيمكن أن يتعرضوا إلى الاحتجاز أو الترحيل.

ثانيا: آثار على المجتمعات المحلية من خلال زيادة المنافسة على الموارد المحدودة مثل الوظائف والسكن والخدمات الصحية والتعليمية وارتفاع معدلات الجريمة وتزايد التوترات الاجتماعية بين السكان المحليين والمهاجرين.

ثالثا: آثار على الدول المستقبلية ودول العبور بسبب زيادة الإنفاق على إنفاذ القانون ومكافحة الهجرة غير الشرعية، وتشويه صورة البلد على الصعيد الدولي، وصعوبة التخطيط للمستقبل بسبب عدم معرفة عددهم المهاجرين غير الشرعيين في البلاد².

¹ مصطفى عبد العزيز مرسى، قضايا المهاجرين العرب في أوروبا، الطبعة 01، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة-أبو ظبي، 2010، ص 154.

² كربوش أحمد، "الهجرة غير الشرعية في الجزائر: دراسة في تداعيات الظاهرة وآليات المكافحة" مجلة المفكر، جامعة بسكرة، المجلد 18، العدد 01، 2023، ص ص 47.. 49.

المطلب الثاني: طرق وآليات مكافحة جريمة الهجرة غير الشرعية

تعددت الطرق التي تنتهجها مختلف الدول على غرار المشرع الجزائري في إيجاد الآليات والطرق المثلى في مكافحة الهجرة غير الشرعية، حيث يمكننا تقسيمها إلى تقليدية وحديثة حسب التالي:

الفرع الأول: آليات المكافحة التقليدية

أولاً: التضييق على المعابر الحدودية من خلال تشديد الرقابة على الحدود البرية والبحرية والجوية على حد سواء، وبناء الجدران أو الأسوار على الحدود كالحال بين أمريكا والمكسيك، واستخدام تقنيات المراقبة الإلكترونية.

ثانياً: تعزيز المراقبة الأمنية بزيادة عدد فرق حراسة الحدود في المناطق الحدودية وإجراء عمليات تفتيش مكثفة ودورية ومراقبة حركة الأشخاص والمركبات، كما في هذا الصدد الإستعانة بكاميرات المراقبة.

ثالثاً: سن قوانين مشددة ضد المهربين والمتاجرين بالبشر، وفرض عقوبات صارمة في مواجهتهم، مثل الإتفاقيات التي اتبعت هذه الآلية لنجاعتها مثل الاتفاقيات الدولية لمكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها لمنع الاتجار بالأشخاص¹.

الفرع الثاني: آليات المكافحة الحديثة

بعد الإنتشار الواسع الذي شهدته الهجرة غير الشرعية في معظم الدول بالعالم وخاصة مع تطور الطرق المستخدمة فيها، أصبح لزاماً على مختلف الدول أن تطور الآليات التي تنتهجها في مكافحة الظاهرة ومحاولة القضاء عليها بشتى الطرق:

أولاً: استخدام التكنولوجيا المتقدمة لمراقبة الحدود.

ثانياً: استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات لتحديد هوية المهاجرين وتتبع مساراتهم، كما تستخدم أنظمة الاستشعار عن بعد لرصد تحركاتهم عبر الحدود مثل الرادارات وأجهزة التصوير الحراري بالأشعة تحت الحمراء².

رابعاً: استخدام الطائرات بدون طيار لمراقبة الحدود من الجو، وهذا أسلوب إنتهجهت الولايات المتحدة الأمريكية لمراقبة حدودها مع المكسيك.

¹ هشماوي حورية، مرجع سابق، ص 24.

² هشماوي حورية، المرجع نفسه، ص 29.

الفرع الثالث: التعاون الدولي لمكافحة الهجرة غير الشرعية

بات من الضروري تعاون الدول فيما بينها وخاصة منها المتجاورة كون الهجرة غير الشرعية أصبحت عابرة للقارات بعدما كانت بين الدول المتجاورة فقط، ولغرض الحفاظ على أمنها واستقرارها إنتهجت مختلف الدول عدة إجراءات وآليات ثنائية ومتعددة الأطراف لغرض القضاء على هذه الظاهرة وفي ما يلي نوجز بعضها :

أولاً: تبادل المعلومات الاستخباراتية بين الدول حول المهربين والمتاجرين بالبشر وشبكاتهم، على سبيل المثال المنظمة الدولية الأنتربول التي تعتبر من أهم الأجهزة الاستخباراتية التي تنسق التعاون الدولي لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

ثانياً: تقديم المساعدة التقنية والدعم المالي للدول التي تواجه تدفقا كبيرا من المهاجرين، كالاتحاد الأوروبي الذي يعاني من توافد أعداد هائلة بشكل يومي من مختلف المنافذ المطللة على حوض المتوسط، وكذا النزوح من الجهة الشرقية.

ثالثاً: تطوير سياسات مشتركة لمكافحة الهجرة غير الشرعية وحماية حقوق المهاجرين، وأهم خطوة في هذا المجال نثمن إتفاقية الأمم المتحدة بشأن وضع اللاجئين، التي تعتبر من أهم الاتفاقيات الدولية حول موضوع الهجرة¹.

المبحث الثاني: احترام حقوق الإنسان في ظل مكافحة الهجرة غير الشرعية

يعتبر إنتقال الإنسان من موطن إلى آخر ومن إقليم إلى آخر حق من حقوقه الشرعية والقانونية سواء على المستوى الدولي أو الوطني، ولكن يبقى هذا الحق تحكمه نصوص وشروط تشريعية دولية ووطنية في إطار سلطة الدول على حدودها الإقليمية (برا، بحرا وجوا)، ويعتبر النشاط في مجال حقوق الإنسان هذا التقييد حدا للحرية التي يتمتع بها الأفراد.

إن هذا التنقل غير المشروع من الناحية القانونية أوجده إنغلاق الدول على نفسها وغلق باب الهجرة الشرعية وخاصة الدول التي تتوافر على مناصب شغل، وقد أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 14 منه على أن لكل إنسان الحق في اللجوء إلى مكان آمن يتمتع فيه بالأمن والاستقرار هروبا من الإضطهاد والتعسف².

¹ عادل عكروم، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية كآلية لمكافحة الجريمة المنظمة (دراسة مقارنة) دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2013، ص 138.

² فايزة أبركان، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير، تخصص حقوق- علم الإجرام والعقاب، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012، ص 15.

المطلب الأول: مبادئ حقوق الإنسان الأساسية

إن المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، التي وردت لأول مرة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد أخذت الطابع العالمي بموجب هذا الإعلان، ثم توالى بعد ذلك الإتفاقيات والمواثيق التي تنادي بها، وقد عمدت الدول الأطراف إلى تعديل دساتيرها وقوانينها لتتماشى مع هذه الحقوق ولا تكون مناهضة لها.

الفرع الأول: مبدأ المساواة وعدم التمييز

تعتبر المساواة وعدم التمييز من أهم المبادئ التي تقوم عليها المجتمعات السلمية والمتقدمة، فهما يضمنان حقوق الأفراد كافة دون تفریق، ويعززان التماسك الاجتماعي والتنمية المستدامة، فالمساواة هي مبدأ أساسي يؤكد على أن جميع الأفراد يتمتعون بحقوق وكرامة متساويتين بغض النظر عن خصائصهم، وهي تعني أن جميع الأفراد لهم الحق في التمتع بالفرص بشكل متساو¹، والمساهمة في بناء مجتمعهم والاستفادة من خيراته، وعدم التمييز هو مفهوم مكمل للمساواة.

يعتمد هذا المبدأ على معاملة جميع الناس بنفس الطريقة وذلك بحكم الكرامة المتأصلة والحرية التي يولد عليها الكائن الإنساني، بغض النظر عن أي خاصية محمية بموجب القانون الدولي أو أي وضع آخر²، وهذا ما أكدته المشرع الجزائري بمناسبة مصادقته على مختلف العهود والاتفاقيات كما يبرز ذلك في دساتيره المتتالية تحت عنوان الحقوق والحريات العامة والقوانين واللوائح التي تفرض بها سلطتها على إقليمها.

الفرع الثاني: مبدأ عدم الإعادة القسرية

يمكن تعريف هذا المبدأ على أنه حظر نقل الأشخاص من سلطة إلى أخرى سواء كانت حكومية أو غير نظامية، أو عدم إجبار المهاجرين على العودة إلى بلدهم الأصلي إذا كانت هناك أسباب حقيقية ووجيهة تؤكد وجود خطر حقيقي على حياتهم أو حريتهم أو سلامتهم، أو احتمال وقوع اعتداءات عليهم أو سوء معاملتهم ويجب في مواجهة ذلك إثباتهم للخطر المحدق الذي ينتظرهم عند العودة إلى دولهم الأصلية.

¹ لوشن دلال، "شرعية الإجراءات القانونية لمكافحة الهجرة غير الشرعية"، الملتقى الوطني حول الهجرة غير الشرعية إشكالية للقانون الجديد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي، 2009/04/19، ص 281.

² ما هي حقوق الإنسان؟، موقع الأمم المتحدة، المفوض السامي، <https://www.unicef.org/ar>، تاريخ زيارة الموقع 2024/08/08، ساعة زيارة الموقع 14:28.

وهذا المبدأ منصوص عليه بشكل صريح في مختلف القوانين الدولية التي تُعنى بحقوق الإنسان والحفاظ على سلامته ومن أهمها القانون الدولي الإنساني، القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين وقد وردت بأشكال مختلفة بالنسبة لطريقة تطبيقها، كما نصت عدة إتفاقيات على هذا المبدأ حيث ورد في المادة 03 من اتفاقية مناهضة التعذيب أنه "لا يجوز لأي دولة طرف أن تطرد أي شخص أو أن تعيده إلى دولته أو أن تسلمه لدولة أخرى إذا توافرت لديها أسباب حقيقية كونه سيكون في خطر التعرض إلى التعذيب"، وهذا ما ذهب إليه أيضا المادة 07 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وكذا المادة 08 من الإعلان الخاص بحماية الأشخاص من الاختفاء القسري¹.

أما بالنسبة للمشرع الجزائري وبمناسبة مصادقته على مختلف الصكوك الدولية والاتفاقيات الثنائية وغيرها فقد أكد من خلال النصوص القانونية التي سنّها أنه يجند كل الوسائل للحفاظ على حياة وسلامة الإنسان وكرامته مهما كان وضعه القانون ولكن في مقابل ذلك أكد على بسط سلطته على كامل التراب الإقليمي للدولة سواء البري البحري أو الجوي وحمائته من كل تهديد يعتريه من أي كان.

ومن خلال نص المادة 36 من القانون 11-08² المتعلق بوضعية الأجانب بالجزائر أن المقيم غير الشرعي يتم طرده بموجب قرار من الوالي وفي بعض الحالات من طريق وزير الداخلية، ويمكن وضع هذا الأجنبي في مراكز الانتظار لحين ترحيلهم ويتم إعادتهم فوراً بعد نهاية الإجراءات الإدارية إذا كان بقاءه أو تواجده يمس بالمصالح الوطنية أو بالأخلاق والسكينة في البلاد، دون الإخلال بتوفير الضمانات الإجرائية الدنيا كتقديم المعلومات له في الوقت المناسب وبلغة يفهمها وإعطائه الفرصة للدفاع عن نفسه وتقديم الوثائق الثبوتية اللازمة التي تثبت تعرضه للخطر في حالة إعادته كما يجب تعليق نقل الشخص إذا ما أثبت فعلا الخطر الذي ينتظره في حالة عودته³.

¹ خريس كمال، "الهجرة الدولية بين مقتضيات الإبعاد والإلتزام بعدم الإعادة القسرية"، مجلة القانون العام الجزائري المقارن، جامعة سيدي بلعباس، المجلد 04، العدد 02، 2018، ص 148.

² القانون رقم 11-08، المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم وتنقلهم فيها، مؤرخ في 2008/06/25، الجريدة الرسمية عدد 36، المؤرخة في 2008/07/02.

³ الهجرة ومبدأ عدم الإعادة القسرية، المجلة الدولية للصليب الأحمر، <https://international-review.icrc.org>، سنة 2018، تاريخ الزيارة 2024/08/08، ساعة الزيارة 00:15، ص 11.

الفرع الثالث: الحق في اللجوء

يعتبر الحق في اللجوء الذي يطالب به المهاجرين غير الشرعيين من بين الأزمات التي تواجهها الدول المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط، فهو يعتبر وسيلة حماية إضافية أو تكميلية تقدمها الدول المستقبلية للمهاجرين غير الشرعيين في مقابل دولها الأصلية التي لم توفرها لها، فقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948¹ على أن لكل شخص الحق في طلب اللجوء إلى بلد آخر هروبا من الإضطهاد والمعاملة اللاإنسانية كما نصت عليه عدة إتفاقيات ومواثيق أخرى كالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في 1981 وكذا الميثاق العربي لحقوق الإنسان 2004.

إن منح المهاجرين الذين يفرون من الإضطهاد أو العنف حق طلب اللجوء والحصول على الحماية الدولية، يجبر الدول المستقبلية على فرض سيادتها على أقاليمها كما يجب عليها مراعاة التهديد الذي قد يواجهها بمناسبة قبول أو تطبيق هذا الإجراء². إن نظام حق اللجوء يعتبر من أهم الضمانات التي توفرها الدول للإنسان الذي يكون محل خطر يعتريه في إقليم دولته، ولكن قد تؤدي الهجرة غير الشرعية إلى الإخلال بهذا النظام وإعاقة تطبيقه وذلك نظرا لعدددهم المتزايد دوريا، وأيضا وجوب توافر شروط اللجوء المنصوص عليها في إتفاقية اللاجئين بالإضافة إلى أن النظام الذي إعتمده الإتحاد الأوروبي منذ 2010 والذي يعتمد على "توجيه العودة" بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين خاصة بالدول التي أطلق عليها مصطلح الدول الآمنة التي لا تعاني الحروب³ والذي يميل إلى العودة الطوعية عن القسرية كونها أقل تكلفة وأكثر إنسانية.

الفرع الرابع: الحق في محاكمة عادلة

إن اللجوء إلى القضاء والمساواة أمام القانون وكذا الحق في المحاكمة العادلة يعتبران حقان متلازمان ومتكاملان، لأن المتهم بغض النظر ما إذا كان مقيما أو مهاجرا

¹ عدلي أبو الوفاء، حق اللجوء بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي للاجئين (دراسة مقارنة) الطبعة 01، مطابع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2009، ص 30.

² محمد أمين الميداني، "حق اللجوء" بين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والميثاق العربي لحقوق الإنسان، الطبعة 01، منشورات المركز العربي للتربية على القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان ستراسبورغ، 2019، ص 93 وأيضا محمد أمين الميداني، حق اللجوء أم الحق في اللجوء - الدول الأوروبية نموذجا، <https://acihi.org>، تاريخ زيارة الموقع 2024/08/08، الساعة 19:24.

³ خريس كمال، مرجع سابق، ص ص 143..144.

سواء شرعي أو غير شرعي أو لاجئ¹، له الحق في اللجوء إلى القضاء من أجل ضمان حقوقه أو استرجاعها، كما له الحق في الحصول على نفس الضمانات التي تطبق على كل المتقاضين باختلاف مراكزهم القانونية وكذا خصوصياتهم من حيث الجنس أو الجنسية أو الدين أو التوجه السياسي لهم.

ويعتبر الحق في المحاكمة العادلة من أبسط الحقوق التي يطالب بها الفرد في الدول التي تحترم قوانينها فحسب ما نصت عليه دساتير وقوانين الدول الديمقراطية أن جميع أفراد المجتمع سواسية أمام تطبيق القانون فهو فوق الجميع، وهذا أيضا ما نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان خاصة المادة 10 منه، بحيث إذا تبين أن المحاكمة تمت بإجراءات غير عادلة يتم نقض الحكم والتصدي له من جديد مع عدم التغاضي عن المساعدة القضائية في تعيين محامي للدفاع عنه كما يجب توفير مترجم إذا كان المهاجر غير الشرعي لا يفهم لغة التقاضي إلى غير ذلك من الضمانات القضائية².

وهذا ما أقره المشرع الجزائري في دساتيره المتوالية والقوانين الصادرة عنه، فهو بذلك حق مكفول دستوريا وقانونيا لكل من لجأ إلى القضاء دون تمييز بين الأفراد، كما هو الحال بالنسبة للمهاجر غير الشرعي وفي مواجهة ذلك فالجزائر دائما تقف في صف المواطنين الجزائريين في جميع أنحاء العالم لغرض حصولهم على حقوق في اللجوء إلى المؤسسات القضائية بمختلف الدول وكذا ضمان قيام محاكمات عادلة في مواجهتهم.

المطلب الثاني: تحديات احترام حقوق الإنسان في مكافحة الهجرة غير الشرعية
يعتبر موضوع الهجرة غير الشرعية من أبرز التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في العصر الحالي حيث تتشابه أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية، وفي إطار الجهود المبذولة للتصدي لها تبرز مسألة احترام حقوق الإنسان للمهاجرين كأحد أهم المحاور.

¹ مرزوق محمد، الحق في المحاكمة العادلة، أطروحة دكتوراه، القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016، ص 34.

² سعيد دبوز، "حماية حقوق المهاجرين غير الشرعيين في ظل مكافحة جريمة الهجرة غير الشرعية في الصكوك الدولية والتشريع الجزائري"، مجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة حمة لخضر الوادي - الجزائر، المجلد 05، العدد 01، 2018، ص 76.

فبينما تسعى الدول إلى حماية حدودها وتنظيم تدفقات المهاجرين، فإنها تواجه تحديات كبيرة في ضمان احترام حقوق هذه الفئة، خاصة في ظل الأوضاع الإنسانية الصعبة التي يعيشها الكثير منهم.

الفرع الأول: صعوبة تحديد وضع المهاجرين

تشترك الدول المستقبلية ودول العبور في أكبر تحدي في مواجهة المهاجر غير الشرعي، وهو تحديد المركز القانوني أو الوضع الذي يتقمصه المهاجر ما إذا كان الشخص مهاجرا قانونيا أم غير قانوني، وما إذا كان يستحق الحماية الدولية. وهذا ما أكد عليه البند 04 من الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية حيث أكد على أن للمهاجرين واللاجئين على حد سواء أن يتمتعوا بنفس الحقوق والحريات الأساسية العالمية التي يجب إحترامها من طرف الدول المتواجدين على أقاليمها، كما أكد على ضرورة عدم جواز فسخ قوانين الحماية ومبدأ عدم التمييز والعنصرية وكره الأجانب والتعصب ضدهم المهاجرين وأسرههم بغض النظر عن وضعيتهم من حيث الهجرة¹، وتعتبر الدول المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط من أكبر الدول التي تشهد تدفقا كبيرا للمهاجرين غير الشرعيين وتعاني من صعوبة هذه التحديات كغياب أو ضعف التشريعات الوطنية والدولية التي تحمي حقوق المهاجرين غير الشرعيين بصفة خاصة، أيضا صعوبة الوصول إلى الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والسكن للمهاجر باعتباره خارجا عن القانون دون أن ننسى خطر الترحيل القسري إلى بلدان لا تضمن سلامتهم خاصة البلدان التي بها حروب أهلية أو نزاعات دولية.

الفرع الثاني: الانتهاكات التي يتعرض لها المهاجرون

إن ظاهرة الاتجار بالبشر واحدة من أبرز الجرائم المنظمة العابرة للحدود، والتي تستهدف بشكل خاص المهاجرين غير الشرعيين الذين يبحثون عن حياة أفضل، فقد يتعرض هؤلاء المهاجرون إلى مجموعة واسعة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتي تتجاوز مجرد تهريبهم إلى بلدان أخرى²، فقد يتعرضون إلى أبشع صور الإنتهاكات

¹ بيدي آمال، "المواءمة بين مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وحماية حقوق المهاجرين غير الشرعيين"، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 14، العدد 01، السنة 14، جانفي 2022، ص 773.

² عبد القادر رزيق المخادمي، الهجرة السرية واللجوء السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2012 ص 39.

المختلفة التي تطالبهم جراء الإستغاثة بهؤلاء الوحوش من أجل مساعدتهم للوصول إلى مقصدهم الذي يرغبون فيه، ومن بين الإنتهاكات التي يتعرضون لها نذكر بعض الصور:

أولاً: الاستعباد والسخرة حيث يتم إجبار المهاجرين على العمل في ظروف قاسية للغاية، دون أجر أو بأجر زهيد في قطاعات مثل الزراعة والبناء والخدمات المنزلية. ثانياً: الاستغلال الجنسي للنساء والأطفال بشكل خاص للعمل في الدعارة القسرية حيث يتعرضون للعنف والابتزاز.

ثالثاً: الاحتجاز التعسفي للمهاجرين غير الشرعيين في أماكن غير لائقة للعيش مثل الحاويات والسجون السرية ويتم حرمانهم من الطعام والشراب والرعاية الطبية. رابعاً: العنف الجسدي والنفسي الذي يتعرض له المهاجرين غير الشرعيين من ضرب وتعذيب وتهديد مما يترك أثراً نفسية عميقة لديهم.

خامساً: الاحتيال والخداع الذي يطال المهاجرين من وعود كاذبة بالحصول على عمل جيد وحياة أفضل، ويتم استغلال أموالهم وممتلكاتهم دون مقابل.

سادساً: كما يتعرض المهاجرين غير الشرعيين في الكثير من الأحيان إلى نزع الأعضاء من طرف العصابات التي تشتغل في هذا المجال وقد يؤدي بهم الحال إلى قتلهم لطمس آثار الجريمة أو للحصول على الأعضاء الحساسة مثل القلب وغيرها وذلك لغرض بيعها في السوق السوداء وجني الأموال الباهضة.

ومما لاشك فيه أن هناك عوامل إذا توفرت فهي تزيد من إمكانية تعرض المهاجرين غير الشرعيين للانتهاكات ومن بين العوامل الأساسية التي توفر التربة الخصبة لهذه الإنتهاكات هي الوضع القانوني غير المستقر الذي يجعل المهاجرين غير الشرعيين أكثر عرضة للاستغلال والانتهاك، كما أن العديد منهم يعتمدون على المهرين للوصول إلى بلدانهم المستهدفة، مما يجعلهم عرضة للابتزاز والتهديد.

كما أن عاملي الفقر والجهل اللذان يعاني منهما العديد من المهاجرين غير الشرعيين في بلدانهم يجعلهم أكثر عرضة للتضليل والاستغلال من طرف الشبكات الإجرامية المنظمة التي تتميز بالذكاء والحنكة وتستخدم أساليب متطورة جداً للتهريب والاتجار بالبشر¹، مما يؤثر ذلك بشكل مباشر على المهاجرين سواء من الناحية النفسية

¹ عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص 39.

أو الصحة أو الاجتماعية كما لا ننسى أن هناك من يفقد حياته جراء الممارسات الإجرامية التي تقوم بها الشبكات المنظمة ضد المهاجرين.

الفرع الثالث: سبل ضمان احترام حقوق الإنسان في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية

في إطار المجتمعات المنعقدة بمناسبة الإتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الهجرة غير الشرعية ومكافحة تهريب المهاجرين أكدت -توصياتها ومخرجاتها على دول المقصد- على احترام حقوق المهاجرين الشرعيين أو غير الشرعيين على حد سواء والإلتزام بالمعايير الدولية المعتمدة والضمانات التي يقرها القانون الدولي الإنساني في كيفية التعامل معهم دون أي نوع من أنواع الإنتهاكات والإستغلال¹، كما أن بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين حمل في مواده العديد من الضمانات التي يكفلها للمهاجرين غير الشرعيين.

ومن أهم الضمانات التي يجب توفيرها للمهاجرين في إطار حمايتهم والمحافظة على حقوقهم وجب توفير جملة من العناصر نوجزها في النقاط التالية:

أولاً: تعتبر مسألة سن قوانين تحمي حقوق المهاجرين قضية إنسانية واجتماعية واقتصادية بالغة الأهمية تتطلب اهتماماً عالمياً متزايداً، فالمهاجرون وبغض النظر عن أوضاعهم القانونية، هم بشر يتمتعون بحقوق أساسية لا يمكن المساس بها وذلك قصد حمايتهم من الإستغلال بكافة أشكاله وحمايتهم من العنف والإتجار بالأعضاء والبشر وتوفير آليات لتقديم الشكاوي والتحقيق في الجرائم التي يتعرضون لها خاصة على مستوى مراكز الإيواء التي يوضعون بها، دون الإخلال بضرورة ضمان وصولهم إلى الخدمات الأساسية التي تقدم لأي فرد مهما كانت وضعيته القانونية كالرعاية الصحية والتعليم والسكن².

ثانياً: يعتبر تدريب مسؤولي إنفاذ القانون على حقوق الإنسان عنصراً حيوياً في حماية حقوق المهاجرين وخاصة المهاجرين غير الشرعيين، فعندما يتم تزويد ضباط الشرطة وموظفي الهجرة بمعرفة واسعة بحقوق الإنسان، يكونون أكثر قدرة على معاملة المهاجرين باحترام ومنع الإنتهاكات والإعتداءات التي قد يتعرضون لها

¹ أحمد طعيبة ومليحة حجاج، "الهجرة غير الشرعية بين إستراتيجيات المواجهة وآليات الحماية" مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، العدد 15، جوان 2016، ص 25.

² التقرير السنوي العام، المنظمة الدولية للهجرة، <https://mena.iom.int>، القاهرة، 2013، ص 81.

بالإضافة إلى تطبيق النصوص القانونية بشكل صحيح ومنصف في مواجهتهم ولتحقيق ذلك يجب تدريب الأعوان المكلفين بهذه المهمات على جملة من العناصر الأساسية والتي تركز على المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وفق شروحات واضحة ودقيقة لمبادئ حقوق الإنسان وكذا المهاجرين، وأيضاً أساسيات القانون الدولي التي يقوم عليها والاتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة كما يجب أن يشمل التدريب شرحاً للقوانين الوطنية المتعلقة بالهجرة وحقوق الإنسان¹ بما في ذلك القوانين التي تحظر التمييز والعنصرية، والتركيز أيضاً على مهارات الاتصال والتفاعل مع المهاجرين، بما في ذلك كيفية إجراء المقابلات والتحقيقات بطريقة قانونية واحترافية ... إلخ.

ثالثاً: إن قضية اللجوء واحدة من أبرز القضايا الإنسانية في عصرنا الحالي حيث يضطر ملايين الأشخاص حول العالم إلى الفرار من بلدانهم الأصلية هرباً من الحروب والاضطهاد والعنف، وفي ظل هذا الواقع تبرز أهمية توفير فرص لجوء آمنة وقانونية لهؤلاء الأشخاص قصد حمايتهم من الإضطهاد بسبب العرق أو الدين أو الجنسية أو الآراء السياسية أو الانتماء إلى مجموعة اجتماعية معينة للمحافظة من خلاله على الكرامة الإنسانية وحريات الأشخاص في توجهاتهم والعيش بسلام، بالإضافة إلى أنه يوفر التربة الخصبة من أجل تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال وتبادل الخبرات التي تساهم في رفع نسبة الاستقرار الإقليمي والدولي على حد سواء².

رابعاً: تلعب المنظمات التي تعمل على حماية حقوق المهاجرين دوراً حيوياً في الدفاع عن حقوق هذه الفئة الهشة وتقديم المساعدة والدعم لهم ولكن هذه المنظمات تحتاج إلى دعم مستمر من أجل مواصلة عملها وتوفير الخدمات الأساسية للمهاجرين مثل المساعدة القانونية والإيواء والرعاية الصحية والتعليم وبناء شبكات الدعم بين المهاجرين، وتساعدتهم على الاندماج في المجتمعات المضيفة، وبالنسبة لدعم هته المنظمات فهناك العديد من الطرق والوسائل المختلفة التي من شأنها تمُد يد المساعدة لها وتفعل من دورها³، فيمكن مثلاً الإعتماد على التبرعات بالأموال أو المواد العينية أو التطوع لمُد يد العون ومساعدة المهاجرين.

¹ أحمد طعيبة ومليحة حجاج ، مرجع سابق ، ص 33.

² عزت حمد الشيشني، المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2010، ص 148.

³ كربوش أحمد، مرجع سابق ، ص 50.

الخاتمة:

في ختام دراسة هذا الموضوع يجدر القول أن إيجاد حل للمعادلة المبنية على شقي مكافحة الهجرة غير الشرعية من جهة، ومن جهة أخرى الإلتزام باحترام حقوق وحريات الإنسان بصفة عامة والمهاجرين غير الشرعيين بصفة خاصة يعتبر صعبا نوعا ما، لأن الإجراءات الموضوعية التي تدخل ضمن الإطار القانوني للجريمة والهدف المسطر لتحقيق أمن وإستقرار الدولة من الدخول إلى حدودها بشكل غير قانوني من شأنه أن يكون موافقا للجاناب الإجرائي المعتمد في المكافحة بشرط الحفاظ على هته الحقوق وعدم إنتهاكها بأي شكل من الأشكال، وفي نهاية هذا المقال إرتأينا تقديم النتائج التالية :

- أن مكافحة الهجرة غير الشرعية من أبرز التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في العصر الحالي، فهي تتداخل مع مجموعة واسعة من القضايا المعقدة أهمها حقوق الإنسان، وتسعى الدول إلى تحقيق هذا التوازن بين مكافحة الظاهرة وحماية حقوق المهاجرين غير الشرعيين وهو ما يثير العديد من التحديات.

- أن الهجرة غير الشرعية تتطلب مقاربة متعددة الأبعاد وشاملة تجمع بين مكافحة هذه الظاهرة وحماية حقوق الإنسان، يجب على الدول أن تعمل معًا وتتعاون فيما بينها لتطوير حلول مستدامة لها مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات المتغيرة باستمرار وفق ما تقتضيه التطورات العالمية.

- أن مكافحة الهجرة غير الشرعية قضية معقدة تتجاوز حدود الدول، وتشكل تحديا كبيرا للمجتمع الدولي فهي تتفاعل مع مجموعة واسعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، تسعى من خلالها إلى تحقيق التوازن بين الحاجة إلى المكافحة والحفاظ على حقوق المهاجرين غير الشرعيين.

ومن خلال النتائج المتحصل عليها بعد دراسة هذا الموضوع، إقترحنا التوصيات التالية:

- دعم الدول المتقدمة للدول الفقيرة والمصدرة للمهاجرين غير الشرعيين من خلال الإستثمار بها وتمكين الشباب من مناصب عمل وفق ما تقتضيه حاجياتهم للقضاء على النزوح غير المشروع والهروب من بلدانهم الفقيرة التي لا تتوفر على لقمة العيش الكريمة.

- إنشاء شبكات وبنوك للمعلومات والبيانات التي تتبع مسار شبكات تهريب المهاجرين، وتبادل الخبرات مع الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين ودعمهم ماديا وإستراتيجيا للحد والقضاء على الظاهرة وحماية أمن وإستقرار الدول.

- دعم التعاون الدولي من خلال إبرام الإتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف لغرض تعزيز الآليات الأمنية والقضائية لدى جميع الأطراف¹.
- العمل على دعم مؤسسات ومخابر البحث العلمي لغرض إيجاد حلول تقنية ناجعة وفعالة سواء على الصعيد القانوني أو الأمني أو القضائي.
- دعم الوزارات والجمعيات وهيئات المجتمع المدني بتسطين أيام إعلامية ودورات تحسيسية على مستوى الجامعات ومعاهد التكوين وكذا في الأماكن العامة لغرض توعية الشباب من الأخطار الناجمة عن الهجرة غير الشرعية وكذا العقوبات القانونية التي يواجهها المهاجر غير الشرعي لهدف تغيير نظرة الهجرة والتمسك بالعمل وإيجاد فرص أخرى لتحسين المستوى المعيشي بالبلد الأم.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر:

أ- الإتفاقيات

- 1- إعلان حماية الأشخاص من الاختفاء القسري، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 133/47، مؤرخ في 1992/12/18.
- 2- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة، 1948/12/10.
- 3- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الأمم المتحدة، 1966/12/16، تاريخ النفاذ 1976/03/23.
- 4- بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، الأمم المتحدة، الدورة 55، بتاريخ 2000/11/15.

ب- القوانين:

- 1- القانون رقم 11-08، المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم وتنقلهم فيها مؤرخ في 2008/06/25، الجريدة الرسمية عدد 36، المؤرخة في 2008/07/02.

ثانياً: المراجع:

أ- الكتب:

- 1- مصطفى عبد العزيز مرسى، قضايا المهاجرين العرب في أوروبا، الطبعة 01، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة-أبو ظبي، 2010.
- 2- محمد أمين الميداني، "حق اللجوء" بين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والميثاق العربي لحقوق الإنسان، الطبعة الأولى، منشورات المركز العربي للتربية على القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، ستراسبورغ، 2019.
- 3- ناجي سفير، محاولات في التحليل الاجتماعي (التنمية والثقافية)، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1984.

- 4- عادل عكروم، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية كآلية لمكافحة الجريمة المنظمة(دراسة مقارنة)، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2013.
- 5- عبد القادر رزق المخادمي، الهجرة السرية واللجوء السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2012.
- 6- عدلي أبو الوفاء، حق اللجوء بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي لللاجئين (دراسة مقارنة)، مطابع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة 01 الرياض، 2009.
- 7- عزت حمد الشيشني، المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2010.
- 8- طارق عبد الحميد الشهاوي، الهجرة غير الشرعية "رؤية مستقبلية"، دار الفكر الجامعي الإسكندرية - مصر، 2008.

ب- الرسائل الجامعية:

- 1- جوفلكيت ليلي، معارضة الشباب الجزائري للواقع الاجتماعي المعاش، رسالة ماجستير، العلوم الاجتماعية جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر 2001.
- 2- مرزوق محمد، الحق في المحاكمة العادلة، أطروحة دكتوراه ، القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016.
- 3- فايزة أبركان، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير ، تخصص حقوق- علم الإجرام والعقاب، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012.

ج- المقالات في المجلات:

- 1- أحمد طعيبة ومليحة حجاج، "الهجرة غير الشرعية بين إستراتيجيات المواجهة وآليات الحماية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة ، العدد 15، جوان 2016.
- 2- بيدي أمال، "المواءمة بين مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وحماية حقوق المهاجرين غير الشرعيين"، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية مجلد 14، العدد 01، السنة 14، جانفي 2022.
- 3- هشماوي حورية، "الآليات الدولية والوطنية في مواجهة الهجرة غير الشرعية- قراءة سوسيولوجية للتشريع الجزائري"، مجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية، جامعة إيليزي المجلد 02، العدد 01 ، سنة 2021.
- 4- كروش أحمد، "الهجرة غير الشرعية في الجزائر: دراسة في تداعيات الظاهرة وآليات المكافحة" مجلة المفكر، جامعة بسكرة، المجلد 18، العدد 01، 2023.
- 5- معمر ميلاد أبو بكر الطوباشي، "السياسة الجنائية للمشرع الليبي في مكافحة الهجرة غير القانونية"، مجلة البحوث القانونية، كلية العلوم الشرعية ،جامعة الأسمرية مسلاتة، ليبيا العدد 11، 2020.

6- سعيد دبوز، "حماية حقوق المهاجرين غير الشرعيين في ظل مكافحة جريمة الهجرة غير الشرعية في الصكوك الدولية والتشريع الجزائري"، مجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة حمة لخضر الوادي - الجزائر، المجلد 05، العدد 01، 2018.

7- خريص كمال، "الهجرة الدولية بين مقتضيات الإبعاد والإلتزام بعدم الإعادة القسرية" مجلة القانون العام الجزائري المقارن، جامعة سيدي بلعباس، المجلد 04، العدد 02.

د- المقالات في الملتقيات والندوات :

1- إبراهيم بلبالي، "الهجرة غير الشرعية بين التجريم وحرية التنقل"، ملتقى حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين الأبعاد القانونية والإنسانية، المركز الجامعي تمارست-الجزائر 2010/05/05.

2- لوشن دلال، "شرعية الإجراءات القانونية لمكافحة الهجرة غير الشرعية"، الملتقى الوطني حول الهجرة غير الشرعية إشكالية للقانون الجديد، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي، 2009/04/19.

هـ- المواقع الإلكترونية

- 1- التقرير السنوي العام، المنظمة الدولية للهجرة، <https://mena.iom.int>، القاهرة، 2013.
- 2- الهجرة ومبدأ عدم الإعادة القسرية، المجلة الدولية للصليب الأحمر <https://international-review.icrc.org>، سنة 2018، تاريخ الزيارة 2024/08/08، ساعة الزيارة 00:15.
- 3- ما هي حقوق الإنسان؟، موقع الأمم المتحدة، المفوض السامي <https://www.unicef.org/ar>، تاريخ زيارة الموقع 2024/08/08، ساعة زيارة الموقع 14:28.
- 4- محمد أمين الميداني، حق اللجوء أم الحق في اللجوء - الدول الأوروبية نموذجا <https://acihl.org>، تاريخ زيارة الموقع 2024/08/08، الساعة 19:24.